# الأمن الغذائي في العراق ( الواقع والتحديات )

م. م. حيدر طالب موسى
جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد

م. م. حقي أمين توماس
المعهد التقني / السماوة

**المستخلص**

شكل نقص الغذاء على مر العصور تحديا صعبا للإنسان مما دفعه إلى العمل في سبيل ابتكار الوسائل الضرورية التي تؤمن له إشباع حاجته من الغذاء وذلك من أجل ضمان البقاء له ولأفراد أسرته وهذا ليس شأن فرد بذاته فقط وإنما شأن بقية المجتمعات التي تعاني من النقص في هذا المجال ، فالمشكلة الغذائية احتلت مركز الصدارة بين المشاكل الاقتصادية التي تعد معالجتها مفتاح التقدم الاقتصادي والاجتماعي في أي بلد على مستوى العالم أجمع ، وبما أن العراق عانى من مشاكل عديدة تمثلت في نقص الأغذية وشحتها بشكل كبير إلى جانب الارتفاع الحاد في الأسعار وذلك نتيجة لما عانه من ويلات الحروب خصوصا في فترة الثمانينيات من القرن المنصرم وحصار اقتصادي أستمر ثلاثة عشر عاما منذ عام ١٩٩٠جعلته يعاني من فجوات غذائية على الرغم من تطبيق نظام البطاقة التموينية التي أصبحت لا تفي بالمتطلبات اليومية خصوصا في ظل التناقص المستمر في مفرداتها ورداءة النوعية الموزعة على المواطنين هذا إلى جانب المعاناة الكبيرة التي تعرض لها القطاع الزراعي ( باعتباره المحرك الأساسي للعجلة الغذائية ) من نقص المياه بشكل كبير يضاف له نقص المواد الأولية اللازمة للعملية الإنتاجية بشكل سبب نقص في المحاصيل الزراعية الأساسية وهذا ما سنوضحه خلال بحثنا هذا بتوضيحنا للأركان الأساسية المتعلقة بتوفر الغذاء بعرض مفصل لواقع القطاع الزراعي وتبيان الجوانب والظروف المحيطة به وتوضيح حجم الفجوة الغذائية لأهم المحاصيل الرئيسية في العراق ( الحنطة، والشعير، والرز ) ومدى وفرة هذه المحاصيل من عدمها وذلك من اجل رسم الصورة الواضحة للواقع الغذائي وبالتالي وضع الحلول والمقترحات المناسبة لتصحيحها ،ومن اجل تحقيق هذا الوضع جاء البحث متمثلا في محورين أساسين هما الأول وضح الجانب النظري لمفهوم الأمن الغذائي ومفهوم الفجوة الغذائية والمسببات الرئيسة لهذه الفجوة ، أما المحور الثاني فقد وضح واقع الأمن الغذائي في العراق وحجم الفجوة الغذائية والعوامل التي أدت إلى اتساعها.

# Food security in Iraq ( Reality and Challenges )

Assist. Lecturer: Hayder talib mousa
College of department and economic / university of Al-muthana

Assist. Lecturer: Haki amen tomas
Technical Institute / Samawa

**Abstract**

Form of food shortages throughout the ages difficult challenge for someone's paid to work for the sake of innovation means necessary, which provides him satisfy his need of food in order to warranty stay for him and his family and this is not like an individual self only, but like the rest of the communities that suffer from shortages in this area The problem of food occupied center stage among the economic problems that

are addressed key economic and social progress in any country in the world at large, and since Iraq has suffered from many problems was the lack of food and scarcity dramatically along the sharp rise in prices as a result of what pubic from the scourge wars, especially in the eighties of the last century and the economic blockade lasted thirteen years made him suffer from gaps food despite the application of the ration card system, which has become not meet the requirements daily especially in light of decreasing continuous in vocabulary and poor quality distributed to citizens of this along with subsidized Large suffered by the agricultural sector (as the main engine of the wheel food) of water shortages significantly added his lack of raw materials needed for the production process is the cause of a lack of crops basic agricultural and this explain through our research explain of Staff basic availability of food a detailed presentation of the reality of the agricultural sector and identify aspects and the circumstances surrounding it and to clarify the size of the food gap for most major crops in Iraq (wheat, barley, rice) and the abundance of these crops or not in order to draw a clear picture of reality food and thus the development of solutions and appropriate proposals to correct them, in order to achieve this situation came Find represented in two major axes first axis and explained the theoretical side of the concept of food security and the concept of the food gap and the main causes of this gap, second axis has explained the reality of food security in Iraq and the size of the food gap and the factors that led to breadth.

**المقدمة** **uctionIntrod**

للأمن جوانب وصور متعددة هي الأمن الاجتماعي و الصحي و الجنائي و السياسي والصناعي و الفكري والأمن الغذائي ، إلا إن أهم هذه الجوانب هو الأمن الغذائي الذي يؤدي تحقيقه إلى توجيه الجوانب الأخرى نحو المسار الصحيح فعدم تحقيقه يعد مؤشرا على تدهور المجتمع وتعرضه إلى أزمات متكررة . فهذه المشكلة تأتي على رأس التحديات العالمية التي تواجهها الكثير من بلدان العالم فحدتها تختلف من بلد إلى أخر تبعا لاختلاف الظروف الإنتاجية عن بعضها البعض وهذا مايجعل من حل مشكلة الأمن الغذائي مهمة ليست بالسهلة ما لم تتضافر كافة الجهود وعلى مختلف الأصعدة و المستويات ابتداء من أصغر الوحدات الإنتاجية وأنتهاء بأكبرها سعة وذلك من اجل توفير الغذاء بالكمية الكافية والنوعية الجيدة وذلك من خلال التركيز على رفع القدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي فسبب التركيز على هذه القطاع ذلك لكونه القطاع القائد في عملية التنمية فالمخرجات الزراعية تعد الممول الأساسي الذي يرفد باقي القطاعات الاقتصادية وفي أي بلد بما تحتاجه من مواد ومستلزمات الولية تدخل كعنصر أساسي في أي عملية إنتاجية ، وسنتناول في بحثنا الجوانب والمفاهيم الأساسية للأمن الغذائي في بلدنا العزيز العراق من خلال تحليل الواقع الزراعي والعوامل المؤثرة فيه وتبيان نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي GNP ، فضلاً عن ما تعرض له من إهمال نتج عنه الاعتماد على الأيردات النفطية بنسبة تفوق الـ ٨٠% ، فمن هنا تبرز الحاجة الملحة لتوجيه أهتماماتنا سواء كنا متخذي قرار أو منفذيه أو متابعيه من اقتصاديين وسياسيين أو علماء مختلف في

الاختصاصات واقتراح الحلول في سبيل تكوين جهاز انتاجي غذائي يساهم في توفير الغذاء لإفراد الشعب من جهة وضمان امداد قطاعات الاقتصاد الوطني بالمدخلات اللازمة من جهة أخرى.

**أهمية البحث** **Research Important**

تتمثل اهمية البحث في ان توفير الغذاء بالكميات اللازمة والنوعيات الجيدة لأفراد الشعب العراقي وبشكل مستمر سيؤدي الى تحسين الأوضاع الاجتماعية من جانب والتأثير على اتجاهات التجارة الدولية من جانب أخر لما تمثله السلع الغذائية من اهمية بين السلع المتداولة.

**مشكلة البحث** **Problem Research**

تكمن مشكلة البحث في مايواجهه العراق من ارتفاع في أسعار المواد الغذائية واتساع في حجم الفجوة الغذائية للمحاصيل الرئيسية على الرغم مما يمتلكه العراق من مقومات زراعية جيدة .

**هدف البحث** **Target Research**

يهدف البحث الى تحديد المكامن الرئيسية لمشكلة الامن الغذائي في العراق والمتمثلة في المعوقات التي تعترض القطاع الزراعي واقتراح الحلول وفقا لما هو متوافر من إمكانيات وما مبذول من جهود وتوجهها نحو المجالات الصحيحة .

**منهجية البحث** **Approach Research**

أستخدم الباحثان المنهج الاستقرائي Deductive Approach من خلال جمع البيانات المختلفة عن موضوع البحث يفسر الوضع الغذائي السائد في العراق .

## المبحث الأول
## (( الإطار النظري لمشكلة الامن الغذائي ))

**أولا :- مفهوم الامن الغذائي** **The concept of food security**

يحظى مفهوم الامن الغذائي بأهمية متزايدة في عالم اليوم لاعتبارات عديدة تجاوزت معاييرها وجوانبها المختلفة الاطر التقليدية وقد غدت مفردة التنمية بشكل عام والزراعية منها بشكل خاص مرتبطة بشكل نهائي بتامين الاطار الكلي الذي يصوغ هذا الامن ويعززه في ظل الظروف الطبيعية ، ويقصد بالأمن الغذائي في اعم صوره الحالة التي يتسنى فيها لكل انسان وفي أي وقت الحصول على غذاء مأمون وغني بالعناصر المغذية كي يعيش حياة موفورة الصحة والنشاط[١] . فعلى مستوى الفرد يتحقق الامن الغذائي له عندما يتوفر الغذاء له ولعائلته على مدار السنة ، أما بالنسبة للمجتمع فيعني الأمن الغذائي قدرته على توفير احتياجاته الغذائية الاساسية النباتية والحيوانية وضمان استمرار تدفق تلك الاحتياجات بانتظام سواء محليا او عن طريق الاستيراد . اما على صعيد الدولة فان الامن الغذائي يتحقق عندما يصبح انتاج هذا البد وتسويقه ونظم تجارته قادر على امداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الاوقات وحتى في الازمات ، اما على صعيد المنظمات الدولية فقد عرفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية الأمن الغذائي في ظل الظروف الراهنة هو ان تنتج الدولة اكبر قدر مما

---

١- فاضل جواد دهش ، دور تقانة الإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في العراق في ظل تحديات العولمة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص ٥٢

تحتاجه من غذاء بالكمية المتوازنة بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية في انتاج السلع التي تحتاجها وان توفر لكل مواطن ما يكفي من الغذاء بالكمية والنوعية اللازمة للنشاط والصحة مع مراعاة توزيع الغذاء وتحقيق مخزون من الغذاء يكفي لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر لتلجأ اليه في الظروف غير الطبيعية[١] .

أما منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة الـ FAO فقد عرفته على المستوى العالمي بأنه (( توفير مخزون احتياطي عالي من المواد الغذائية اضافة الى قدرة المجتمع على توفير احتياجاته الاساسية من المواد الغذائية مع ضمان حد ادنى من تللك الاحتياجات بشكل منتظم .

اما خبراء المجموعة الاوروبية فيرون بأن الامن الغذائي هو عمل يهدف الى اختفاء جميع اشكال الجوع وسوء التغذية ، ويسود نمطان من الامن الغذائي نتيجة القصور في المواد الزراعية او نتيجة تغيرات بيئية طارئة وهذان النمطان هما :- [٢]

اولا :- الامن الغذائي المزمن ويسود في العديد من الدول النامية يرافقه تدني في القدرات الشرائية للسكان .

ثانيا :- الامن الغذائي المؤقت ويسود في المجتمعات التي تتعرض اتجاهات معدل استهلاك افرادها الى تقلبات واسعة خاصة للأفراد منخفضي الدخل وكذلك قد يأتي من التقلبات التي تحدث في أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية وما يرتبط بها من تقلبات في الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع .

## ثانيا :- مفهوم الفجوة الغذائية food gap The concept of

فيما يتعلق بمفهوم الفجوة الغذائية فتعرف بأنها (( الفرق بين أنتاج المواد الغذائية والطلب عليها من اجل استهلاكها في قطر أو إقليم معين غير أن هناك من يعتقد بأن اعتبار الفجوة بين الإنتاج وأستهلاك الفجوة الحقيقية يعوزه الكثير من الدقة خصوصا في الدول النامية ، حيث أن الفرق بين الإنتاج والاستهلاك هو الفجوة الظاهرية التي قد لاتساوي بالضرورة الفرق بين الإنتاج والحاجة الفعلية الموضوعية للسكان حيث أن سكان الدول النامية حتى الدول ذات الدخل المرتفع لا يحصلون على الحاجة الفعلية ( الموضوعية ) للغذاء والتي يمكن أحتسابها على أساس ثلاثة مستويات هي :- [٣]

- مستوى الحد الأدنى من الغذاء الموصى به من قبل منظمة الأغذية والزراعة الدولية ومنظمة الصحة العالمية .
- الحد المتوسط ويمثل مستوى الاستهلاك العالمي للفرد سنويا .
- الحد الأمثل ويمثل مستوى استهلاك الفرد في البلدان الرأسمالية المتطورة .

---

١ ـ سالم توفيق النجفي ، أمنة عبدالاله حسون ، أوضاع الأمن الغذائي في البلدان النامية ، مجلة تنمية الرافدين ، مجلد ٢٩ ــ عدد ٨٨ ، ٢٠٠٧ ص ١٦٢

٢ ـ سالم توفيق النجفي ، المنظمات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي ، منشورات بيت الحكمة ، بغداد ١٩٩٩ ، ص ١٦

٣ ـ عبد الصاحب العلوان ، أزمة التنمية العربية ومأزق الأمن الغذائي العربي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، نوفمبر ١٩٨٨ ، ص ٩٠ـ٩١

وبهذا فإن الفجوة الغذائية المحتسبة على هذا الاساس يمكن تسميتها بالفجوة الموضوعية وتسمية الاكتفاء الذاتي المحسوب على أساسها بالكتفاء الذاتي الموضوعي ، أما فجوة الاكتفاء المحسوبة على اساس الفرق بين الانتاج والاستهلاك فيمكن الاشارة اليهما بالفجوة الظاهرية .

اما في الوقت الحاضر فيلاحظ اتساع الفرق بين حجم الانتاج و الحاجة الفعلية للسكان من المواد الغذائية الاساسية بشكل ادى الى استمرارية حالة الانخفاض الشديد في الامن الغذائي، مما يتطلب الوقوف على أسباب وعوامل النقص حتى لا تنسحب هذه الاثار السلبية لحالة انعدام الغذاء على مختلف القطاعات في البلد فتحقيق الأمن في هذا المجال له اثار ايجابية بشكل يؤدي الى استقرار كافة الاوضاع في بلدٍ ما في العالم، وهذا ما يلاحظ في بعض الدول النامية والافريقية التي تعرضت الى أزمات غذائية حادة ولأسباب اهمها ما تعرضت له هذه الدول من حروب أهلية اثقلت كاهلها وشردت أهلها يضاف اليها السياسات الخاطئة المتبعة في معالجة هذه الأزمات والمجاعات .

**ثالثا :- المسببات والمعوقات الأساسية للأمن الغذائي**

على الرغم من توفر مجالات كثيرة للاستثمار الزراعي في الدول النامية ألا ان هناك محددات وقيود تعيق التوسع في الإنتاج الزراعي ويمكن تصنيف المعوقات الى :-

١ :- المعوقات الطبيعية وتشمل

أ- الأراضي الزراعية وندرتها

ب- انخفاض إنتاجية الأرض الزراعية في الدول النامية

ج – انخفاض إنتاجية العامل الزراعي

د – الاعتماد على زراعة محاصيل محددة وخاصة الحبوب ، حيث يرجع سبب تركيز الزراعة على هذه المحاصيل إلى حاجة الزارعين لاستهلاك الحبوب. [١]

هـ - الأمطار والمياه :- وتعد منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والتي تضم معظم أرجاء الوطن العربي من اقل مناطق العالم فيما تحوزه من موارد مائية متجددة [٢] فشحة المياه وندرتها المتأتية من كثرة المشاكل الطبيعية المتعلقة بملوحة المياه وعدم صلاحيتها لرواء مختلف المحاصيل هو ما يمثل اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه النهضة الزراعية في المنطقة .

**٢ :- المعوقات التقنية**

تعتبر الالات الزراعية السواعد التي بواسطتها يتحقق ما يفكر فيه العقل البشري وغلى الرغم من الاهتمام الكبير في هذا المجال الا ان درجة استعمال المكننة الزراعية مازال متدنيا [٣] وخاصة في الامور المتعلقة بـــ

أ – عمليات خدمة التربة

ب – عدم استخدام البذور المحسنة

ج – المكننة الزراعية

د – انخفاض معدلات التسميد

هـ - الآفات الزراعية

---

**١ - قيس مهدي البياتي ، الأمن الغذائي في العراق بين التحديات الداخلية والأزمة الغذائية العالمية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية ٢٠٠٩ ، ص ١٠**

**٢ - أديب قاسم شندي ، رحمن حسن علي ، الموارد المائية العربية المتاحة ومتطلبات التنمية الاقتصادية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، مجلد ١٠ عدد ٤ ، ص ٧٠**

**٣ - التكنولوجيا الزراعية في الوطن العربي ( الواقع والأفاق ) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد ١٢ ، نيسان ٢٠٠٦ ، ص ٢٤**

٣ :- المعوقات الاقتصادية والتنظيمية وتظم المعوقات الاقتصادية والتنظيمية ما يلي :- [١]
أ – الحيازة الزراعية
ب – التسويق والاسعار
ج – الايدي العاملة والكوادر الفنية
د – البحث العلمي والكوادر الفنية
هـ - الارشاد الزراعي

٤ :- المعوقات المالية وتباطؤ الاستثمارات في القطاع الزراعي
وهي من اهم المعوقات التي تحول دون تحقيق الامن الغذائي وتتمثل في انخفاض الاستمارات الزراعية وضعف معدل التكوين الرأسمالي مما يؤدي الى انخفاض الانتاجية بشكل كبير .

## المبحث الثاني
## (( واقع الأمن الغذائي في العراق ومعوقات تحقيقه ))

**أولا :- الواقع الغذائي في العراق**

يعد العراق من البلدان الغنية بمختلف الثروات الطبيعية والزراعية والمعادن على اختلاف أنواعها فضلاً عن انه يمتلك اكبر احتياطي نفطي في العالم . إلا أن ماتعرض له العراق من حروب وظروف قهرية كانت أشدها الحرب على الكويت وما تلاها من آثار كارثية تمثلت في فرض الحصار الاقتصادي لقرابة ١٣ عام بدءً من عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٣ واجه خلالها العراق أزمة حادة جداً في المجال الغذائي على الرغم من تطبيق برنامج البطاقة التموينية عام ١٩٩١ وما تبعه من اتفاقيات في هذا المجال كـ ( برنامج النفط مقابل الغذاء والحاجات الأساسية ) فهذا يوضح حجم الأزمة التي مر بها العراق من خلال تبيان حجم الفجوة الغذائية ( وهذا ماسنتناوله في ثانيا ) ، فالوضع المتردي انعكس في انخفاض نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي من ٢٠,١ % إلى ٨,٤ % عام ٢٠٠٣ حتى وصلت إلى ٥,٧ % عام ٢٠٠٦ [٢] وهذا الوضع أدى إلى زيادة الاستيراد المواد الغذائية من الخارج ومولت عملية الاستيراد هذه بالإيرادات النفطية التي أصبحت تشكل المصدر الأساسي للايردات في البلد وحتى الوقت الحاضر ، فحجم الواردات الزراعية قدر بـ ١٠٧٣ مليون دولار عام ١٩٩٥ وصلت إلى ١٧٢٠ مليون دولار عام ٢٠٠٣ [٣] فهذه البيانات والأرقام توضح معاناة القطاع الزراعي في العراق باعتباره القطاع القائد في عملية تحقيق الأمن الغذائي فعلى الرغم مما يتميز به العراق من أراضي خصبة تقدر بـ ٤٨ مليون دونم تشكل ما نسبته ٢٦,٤ % من المساحة الإجمالية إلا إن المستغل منها لا يتجاوز ٢٣ مليون دونم من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة [٤] فقلة الأراضي الزراعية المستغلة كانت نتاج لسياسات خاطئة وظروف الحصار الذي منع دخول المستلزمات الإنتاجية وبالتالي انحسر وبشكل كبير تامين الغذاء لطبقات واسعة من أفراد الشعب

---

**١ - أمنه عبد الاله الحسون ، الأمن الغذائي في بلدان نامية ومتوسطة الدخل ومنخفضة الدخل ( محصول القمح أنموذجا ) ، رسالة مقدمة إلى كلية الزراعة جامعة الموصل ، ٢٠٠٥ ، ص ١٣**

**٢- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجاميع الإحصائية لسنوات مختلفة**

**٣ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨ ،( ٣ / ٨ )**

**٤- عياد محمد علي باش ، قطاع الخدمات في العراق الواقع والافاق ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية derasat/com.rsfcd. www**

مما ساهم في تردي الحالة المعيشية وارتفع نسب الفقر وانعدام الأمن الغذائي وهذا ما اظهرته خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق التي نشرت عام ٢٠٠٦ أن ٤ ملايين نسمة أي مايعادل ١٥ % [١] من السكان غير امنين غذائياً ويعانون من الفقر رغم تلقيهم مفردات البطاقة التموينية لكن هذه المفردات أصبحت تعاني نقصاً واضحاً واقتصرت على عدد محدود من المفردات لايتجاوز مفردتين كما أوضح المسح إن عدد الغير امنين غذائيا سيرتفع حالة إلغاء نظام البطاقة التموينية وهذا ما أظهره التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق لعام ٢٠٠٧ ـ٢٠٠٨ كما أوضح المسح أن ٢٢% من السكان يعتمدون بشكل كامل على نظام البطاقة التموينية [٢] .

وفي بحثنا هذا سنسلط الضوء على الظروف والمسببات المعوقات التي تعترض تحقيق الأمن الغذائي بنجاح ، واقتراح الحلول والمعالجات المناسبة بما يتوافق ومتطلبات الشعب العراقي من خلال دعم القطاع الزراعي بمختلف مجالاته بما يساهم بتحفيز معدلات النمو في هذا القطاع الحيوي فيقدر مايكون الأمن الغذائي متحققاً في دولة من الدول بقدر ما تكون هذه الدولة قوية ومحافظة على سيادتها وأمنها القومي ضد التهديدات والضغوط الخارجية .

**ثانيا :- الفجوة الغذائية في العراق food gap in Iraq**

يمكن توضيح حجم الفجوة الغذائية في العراق من خلال ملاحظة حجم ما يستورده العراق من المحاصيل الرئيسية ( الحنطة، والشعير ) الذي لا يعاني العراق من فجوة في إنتاجه بالنظر لطبيعته الانتاجية ) ،الرز ) على الرغم من امتلاك البلد لمقومات الإنتاج الناجح ، وهذه الفجوة تقدر كالأتي :-

**أ :- فجوة محصول القمح**

يمثل محصول القمح أهمية كبيرة لجميع إفراد الشعب ألا إن العراق واجه أزمة كبيرة في توفير هذا المحصول بالكميات التي تكفي لسد الحاجة المستهلكة ، فعلى الرغم من ارتفاع حجم الإنتاج المحلي من ١٨٤١ ألف طن للمدة من ١٩٩٩-٢٠٠٣ إلى ٤٠٨٦ عام ٢٠٠٦ ،ألا إن هذه الأرقام لا تعبر وبصورة حقيقية في أن هذه الكميات تحقق الاكتفاء الذاتي من القمح وذلك بسبب ارتفاع حجم الاستهلاك المحلي بمستوى كبير جداً، فلقد بلغت استيرادات العراق من القمح خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٣ (١٨٤٨ ألف طن ) إلى ٢٥٣٧ ألف طن عام ٢٠٠٦ ألا أننا نجد أن حجم الإنتاج المحلي اكبر من حجم الواردات وبهذا فقد تحسنت نسبة الاكتفاء الذاتي حتى وصلت ألى ٦١ % عام ٢٠٠٦ وانخفاض نسبة الفجوة الى ٣٨,٣١% لنفس العام وهو ما يوضحه الجدول رقم ( ١ ) ألا أن هذه النسبة يطمح العراق إلى تخفيضها وبشكل كبير وذلك بالنظر لما يمتلكه من مقومات النجاح الزراعي من أراضي خصبة وموارد مائية ألا أن ما تعرض له البلد خلال السنوات الماضية في ظل ظروف الحصار الاقتصادي من نقص في المعدات الإنتاجية والأسمدة ذات النوعية العالية الجودة يضاف إليها عدم مكافحة الآفات الزراعية بشكل كامل مما ساهم بعدم رفع نسبة الاكتفاء الذاتي إلى مستويات عالية .

**ب :- فجوة محصول الشعير**

بالنسبة لهذا المحصول فان العراق لايعاني من أي فجوة في هذا المجال ونسبة الاكتفاء الذاتي بلغت ١٠٠ % وذلك لطبيعة هذا المحصول وتحمله لظروف إنتاجية صعبة من الملوحة المرتفعة والمياه القليلة التي يحتاجها في عملية إنتاجه وهذا ما يوضحه الجدول رقم ( ٢ )

**ج :- فجوة محصول الرز**

---

**١ ـ وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق لعام ٢٠٠٦ ، ص ٣**

**٢ ـ وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء والتكنولوجيا المعلومات ، التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق ، ص ٢**

بالنسبة لهذا المحصول فالعراق يعاني من فجوة كبيرة وذلك للارتفاع الكبير في حجم الواردات والتي استمرت بشكل مستمر حيث بلغت الفجوة حوالي ٥٨,٩٨ % خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٣ عندما كان حجم الإنتاج المحلي (١٠٠,٠٣) ألف طن مقارنة مع الحجم الواردات التي وصلت إلى (١٤٣,٨٣) ألف طن ، وانخفضت نسبة هذه الفجوة لتصل الى ٥٤ % عام ٢٠٠٦ نتيجة زيادة مستوى الإنتاج المحلي الى ٣٦٣ الف طن بصورة أكبر من عام ٢٠٠٥ حيث كان مستوى الإنتاج ٣٠٩ الف طن الا إن هذا الانخفاض في نسبة الفجوة لا يعني بالضرورة ان مستوى الانتاج في تحسن كبير مالم يؤدي إلى تقليص هذه النسبة بشكل كبير ، وهذا لا يأتي إلا باستخدام أحدث التقنيات والآلات والمعدات والطرق الإنتاجية الحديثة واستصلاح الأراضي الزراعية وتوفير المياه خصوصا وان محصول الرز يحتاج إلى كميات مياه كبيرة في زراعته بينما تركت شحة المياه في العراق أثرا على حالة الأمن الغذائي بالنسبة لهذا المحصول أضافة الى ما قد يساهم به الفساد الاداري في استيرادي محاصيل ذات نوعية رديئة ليس بالنسبة لمحصول الرز بل حتى بالنسبة للمحاصيل الاخرى في حالة الاعتماد على الاستيراد الخارجي في إشباع الحاجة الغذائية للمواطن.

جدول رقم ( ١ )

حجم الفجوة الغذائية في العراق ونسبة الاكتفاء الذاتي من محصول القمح في العراق (ق.مليون دولار)

| السنوات | الانتاج المحلي (الف طن) | الصادرات ( الف طن) | | الواردات (١) (الف طن) | | الميزان (٢) (الف طن) | | المتاح للاستهلاك (الف طن) (٣) | نسبة الاكتفاء الذاتي % (٤) | نسبة حجم الفجوة % (٥) | مقدار التغير |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٩٩ – ٢٠٠٣ | ١٨٤١.٠٣ | – | – | ١٨٤٨.٣٠ | ١٢٢.٢٦ | ١٨٤٨.٣٠ | ١٢٢.٢٦ | ٣٦٨٩.٣٣ | ٤٩.٩٠ | ٥٠.١٠ | |
| ٢٠٠٥ | ٢٢٢٨ | – | – | ٢٥٣٧.١٤ | ٢٥٣.٥٣ | ٢٥٣٧.١٤ | ٢٥٣.٥٣ | ٤٧٦٥.١٤ | ٤٦.٧٦ | ٥٣.٢٤ | ٣.١٤ |
| ٢٠٠٦ | ٤٠٨٦.٠٠ | – | – | ٢٥٣٧.١٤ | ٢٥٣.٥٣ | ٢٥٣٧.١٤ | ٢٥٣.٥٣ | ٦٦٢٣.١٤ | ٦١.٦٩ | ٣٨.٣١ | - ١٤.٩٣ |

المصدر / المنظمة العربية للتنمية الزراعية / الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية لعام ٢٠٠٧/ الجداول (٣٠٣ ,٣٠٤, ٣٠٥) من القسم الرابع من الكتاب

(١) الواردات= الفجوة (اذا كان الميزان صفر) (٢) الميزان = الفرق بين الصادرات والواردات . (٣) المتاح للاستهلاك= الانتاج المحلي+ الميزان

(٤) نسبة الاكتفاء = الانتاج المحلي /المتاح للاستهلاك. (٥) نسبة الفجوة =الميزان / المتاح للاستهلاك .

جدول رقم ( ٢ )

حجم الفجوة الغذائية في العراق ونسبة الاكتفاء الذاتي من محصول الشعير في العراق (ق.مليون دولار)

| السنوات | الإنتاج المحلي (ألف طن) | الصادرات ( ألف طن) | | الواردات(١) (ألف طن) | | الميزان (٢) (الف طن) | | المتاح للاستهلاك (الف طن) (٣) | نسبة الاكتفاء الذاتي % (٤) | نسبة حجم الفجوة % (٥) | مقدار التغير |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | كمية | قيمة | كمية | قيمة | كمية | قيمة | | | | |
| ٩٩ – ٢٠٠٣ | ٧٥٠.٤٠ | – | – | – | – | – | – | ٧٥٠.٤٠ | ١٠٠ | – | – |
| ٢٠٠٥ | ٧٥٤.٠٠ | – | – | – | – | – | – | ٧٥٤.٠٠ | ١٠٠ | – | – |
| ٢٠٠٦ | ٩١٩.٠٠ | – | – | – | – | – | – | ٩١٩.٠٠ | ١٠٠ | – | – |

المصدر / المنظمة العربية للتنمية الزراعية / الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية لعام ٢٠٠٧ / الجداول (٣٠٣ ,٣٠٤, ٣٠٥) من القسم الرابع من الكتاب

جدول رقم ( ٣ )

حجم الفجوة الغذائية في العراق ونسبة الاكتفاء الذاتي من محصول الرز في العراق (ق.مليون دولار)

| السنوات | الإنتاج المحلي (الف طن) | الصادرات ( الف طن) | | الواردات (١) (الف طن) | | الميزان (٢) (الف طن) | | المتاح للاستهلاك (الف طن) (٣) | نسبة الاكتفاء الذاتي % (٤) | نسبة حجم الفجوة % (٥) | مقدار التغير |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٩٩ – ٢٠٠٣ | ١٠٠.٠٣ | - | - | ١٤٣.٨٣ | ٤٤.٥٣ | ١٤٣.٨٣ | ٤٤.٨٣ | ٢٤٣.٨٦ | ٤١.٦٢ | ٥٨.٩٨ | |
| ٢٠٠٥ | ٣٠٩.٠٠ | - | - | ٤٣٣.٥٠ | ١٥٩.٠١ | ٤٣٣.٥٠ | ١٥٩.٠١ | ٧٤٢.٥٠ | ٤١.٦٢ | ٥٨.٣٨ | ٠.٦ |
| ٢٠٠٦ | ٣٦٣.٠٠ | - | - | ٤٣٣.٥٠ | ١٥٩.٠١ | ٤٣٣.٥٠ | ١٥٩.٠١ | ٧٩٦.٥٠ | ٤٥.٥٧ | ٥٤.٤٣ | - ٣.٩٥ |

المصدر / المنظمة العربية للتنمية الزراعية / الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية لعام ٢٠٠٧/ الجداول (٣٠٣ ,٣٠٤, ٣٠٥) القسم الرابع من الكتاب

## ثالثا :- المعوقات أو المسببات الأساسية للأمن الغذائي في العراق

أولا :- المعوقات الطبيعية

- المساحة القابلة للزراعة وحجم المستغل منها

تشكل مساحة الاراضي الصالحة للزراعة ( كما سبق وان ذكرنا ) ٤٨ مليون دونم أي ما نسبته ٢٧ % من مساحة البلد الاجمالية البالغة ١٧٤ مليون دونم ( ٤٣٥٠٥٢ كيلومتر مربع ) وان مساحة الاراضي المستغلة منها فعلا لا تتجاوز ٢٣ مليون دونم أي ٤٨ % وهذه النسبة لا تعكس او تنتج الحاجة الفعلية الاستهلاكية للشعب مالم تتوافر الظروف الملائمة للعملية الانتاجية .

- الامن المائي

تمثل المياه المعوق الاساسي للزراعة في العراق فمنذ الازل سيظل مرتبطاً بتوفر المياه فمهما تغيرت الاحوال يبقى هذا الارتباط اكثر وضوحاً وقت الازمات ، ويمكن تبيان حالة الامن المائي المؤثرة على الزراعة في العراق من خلال التركيز على اهم الموارد المائية بأقسامها الثلاثة (السطحية، والامطار، والجوفية) وسنتناولها بالتفصيل وكالاتي :-

أ- المياه السطحية

يعد نهري دجلة والفرات المصادر الاساسية للمياه في العراق ويبلغ مستوى المياه السنوي القادم من هذين النهرين ٨٠ مليار م٣منها ٥٠ مليار م٣ لنهر دجلة أي ( ٦٢,٥ % ) و٣٠ م٣ لنهر الفرات ( ٣٧,٥ % )[١] وذلك قبل انشاء السدود التركية التي اثرت سلباً على الحصص المائية في العراق وانسحاب هذه الاثار على تردي الاوضاع الزراعية ويتضح ذلك من خلال زيادة نسب الاراضي غير الصالحة للزراعة وتقليص رقعتها بشكل كبير وارتفاع نسب التصحر هذا فضلاً عن ارتفاع نسب الملوحة في الانهار وانخفاض مناسيب المياه، وان التركيز التركي على انشاء السدود يدخل ضمن مشروع الـ GAP الذ بدأ العمل به منذ سنة ١٩٥٤ اهمها سد ( كيبان ) على نهر الفرات وسد ( اليسو ) الذي بدأت تركيا بإنشائه عام ٢٠٠٦ على نهر دجلة[٢] وهو ما قلل من الحصص المائية العراقية.

ب- مياه الامطار[٣]

تتباين كمية الامطار الساقطة بين محافظات العراق ويبلغ معدل سقوط الامطار ( ٤٠٠ ملم /سنة ) فهذا المعدل يعد مؤشراً بالغ الاهمية لصلاحية الاراضي الزراعية ، فالمحاصيل الشتوية وخصوصا الحنطة والشعير في المناطق المضمونة الامطار التي يتراوح فيها معدل التساقط بين ٤٠٠- ٨٠٠ ملم٣ واحيانا تزرع الحبوب في مناطق يبلغ معدل السقوط فيها ٤٠٠- ٦٠٠ملم٣ ،غير ان الاراضي التي يبلغ معدل سقوط الامطار فيها ٣٠٠ ملم٣ تشكل ما نسبته ٨٥% من مساحة العراق ، فهذا التذبذب الواضح في مياه الامطار له اثره الواضح على عدم الاستقرار في الانتاج الزراعي .

---

١ ـ محمد الاشرم ، اقتصاديات المياه في العراق في الوطن العربي والعالم ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ١٠٧

٢- Robert neil – ( ticsgeopli and euphrates . water resorces )geographical jou- - nal vol٧٦ p ١٥٩

- Robert neil. pts٢٠٥

٣

ج – المياه الجوفية[١]

تبلغ نسبة الأراضي الزراعية المستغلة والمعتمدة على المياه الجوفية ١,٥ % من مجموع الأراضي القابلة للزراعة وهي نسبة منخفضة جدا ويقع قسم كبير منها في شمال العراق ، فهذه المياه تقدر كميتها بـ ٢ مليار م$^{3}$ ما نسبته ٢,٥ % من إجمالي الموارد المائية في العراق.

- مشكلة الملوحة

إن مشكلة الملوحة من المشاكل الصعبة التي تواجه عملية الزراعة في العراق وفي أي بلد في العالم وليس العراق فحسب ، فالتربة العراقية تحتوي على نسب عالية من الملوحة نتيجة انخفاض مناسيب المياه في دجلة والفرات إضافة إلى الطمى الذي تجلبه مياه الأنهار والذي يحتوي على نسب ملوحة عالية فعندما يرتفع النطاق المائي (water range ) إلى مستوى سطح الأرض نتيجة للتبخر الشديد ومياه الأمطار التي تجلبه معها مياه الأمطار يتراكم الملح لفترة طويلة من الزمن بشكل يجعل الأرض بوراً مما يقلل من صلاحيتها وبالتالي ضعف القدرة على استخدامها بشكل جيد فـ ٦٥ % من الأراضي المروية بالعراق تعاني من مشكلة الملوحة[٢] وهي في تزايد مستمر .

ثانيا :- المعوقات التقنية

- البذور والمبيدات والأسمدة الكيماوية المستخدمة في مكافحة الحشرات

إن التطور في القطاع الزراعي لايعتمد على مدى المتوافر من المصادر المائية فقط ، فهذه الموارد والتقنية المستخدمة تعد عناصر مكملة لبعضها البعض فاستخدام البذور المحسنة ذات النوعية العالية يؤدي إلى وجود محاصيل زراعية ذات نوعية وكفاءة على مستوى عالي ، فإدخال محاصيل تتحمل الملوحة العالية يساعد على تحسن الإنتاج الزراعي ، ففي العراق تنتشر زراعة المحاصيل الأساسية وخصوصا ( الحنطة، والشعير، والرز ) حيث يتم زراعتها ببذور منتجة من قبل الفلاح نفسه وهي متدهورة الإنتاجية كما أن استخدام المبيدات الكيماوية يعد عامل حاسم في تحسين النوعية والإنتاجية ودوره في مكافحة الافات والحشرات الزراعية ، فالعراق يعاني من قلة استخدام المبيدات حيث بلغت نسبة الأراضي المكافحة من الافات اقل من ٣,٥ مليون دونم عام ٢٠٠٣ وبقيت النسبة منخفضة بالنسبة إلى مساحة الأراضي الزراعية والتي تقدر بـ ٢٣ مليون دونم ورغم أن المساحة الواسعة متدنية ألا أن الأراضي المكافحة بقيت متدنية جدا حيث بلغت في أفضل السنوات إلى مايقرب ٣٣% عام ٢٠٠٢ وهو وهذه النسب توضح هدف السياسة الزراعية الرامية إلى الرفع من نسب الأراضي المكافحة بشكل يساعد على تطوير القطاع الزراعي وتطوير المحاصيل ذات النوعيات الجيدة وان النسب المنخفضة لبعض السنين تعكس قلة نسبة الأراضي المكافحة وخصوصا عام ٢٠٠٣ عندما بلغت ١٦% النسبة الا أنها شهدت بعض التحسن عندما بلغت ٢٩% عام ٢٠٠٤ في ظل زيادة التخصيصات للقطاع الزراعي وهذا ما يوضحه الجدول التالي [٣]

---

١ ـ محمود الاشرم ، مصدر سابق ص ١٠٨

٢ ـ محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر والمستقبل ،دار الملاك للفنون والاداب والنشر ،الطبعة الثالثة ،٢٠٠٩ ، ص ١٠٧

٣ ـ قيس البياتي ، مصدر سابق ، ص ٨٣

جدول (٤)
يبن نسب الأراضي المكافحة للسنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٤

| السنة | المساحة المكافحة ( ألف دونم ) | نسبة الأراضي المكافحة % |
|---|---|---|
| ٢٠٠٠ | ٣٣٦٨ | ١٤.٦ |
| ٢٠٠١ | ٥٥٥٩ | ٢٤ |
| ٢٠٠٢ | ٧٦٢٣ | ٣٣ |
| ٢٠٠٣ | ٣٧٤٨ | ١٦ |
| ٢٠٠٤ | ٦٨٧١ | ٢٩ |

المصدر :- قيس البياتي ، مصدر سابق ،ص ٨٤

- **المكننة الزراعية**

**تتمثل وسائل المكننة الزراعية بالالات والمعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية ضمن القطاع الزراعي ، فالعراق يعاني من تذبذب واضح في عدد المكائن والحاصدات المستخدمة حيث تتفاوت أعدادها فبالنسبة لمعدل استخدام الحاصدات لكل دونم من المساحة المزروعة فقد بلغ ١٨٣٦ دونم / حاصدة و ١٧٧ دونم / جرارة إذ نلاحظ انخفاض المساحات الزراعية التي تغطيها كل حاصدة او جرارة واستمر هذا التذبذب وتأثيره على الإنتاج الزراعي [١]**

**ثالثا :- المعوقات الاقتصادية والتنظيمية**

- **العمالة الزراعية**

**إن توفر الأيدي العاملة وبكثرة من الأمور الرئيسية والضرورية لتقدم القطاع الزراعي ، ففي العراق اتجهت نسب العمالة الزراعية إلى الانخفاض من سنة إلى أخرى حيث بلغت عام ١٩٩٥ حوالي ١٣% انخفضت إلى ١٠,١ % عام ٢٠٠١ و ٨,٩% عام ٢٠٠٣ والى ٨,٤ % عام ٢٠٠٦ من مجموع العمالة الزراعية [٢] فهذه النسب سببها تردي الأوضاع الزراعية وعدم وفاء الزراعة بمتطلبات الأمن الغذائي وبالتالي عجزه المتواصل عن دعم المستوى المعيشي للعاملين ضمن مجالاته وبالتالي التخلي عن العمل ضمن هذا**

١ ـ سعد عبد الله مصطفى عاصم ،محمد عبد الكريم منهل ، تطور استخدام الحاصدات والساحبات الزراعية في العراق ، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد التاسع العدد ٣١ ، جامعة بغداد كلية الادراة والاقتصاد ، ص ٦٦

٢ ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٨ ، ص ٢٩٨

القطاع بالشكل الذي انعكس على انخفاض نسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠,١ % عام ١٩٩٠ إلى ٥,٧ % عام ٢٠٠٦ واتجاه الاقتصاد العراقي الى زيادة الاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل اكبر من السابق وذلك من اجل تمويل استيراد المواد الغذائية لغرض سد الحاجة الاستهلاكية .

- البحث العلمي والإرشاد الزراعي

إن الزراعة في العراق تتسم بشيوع الأساليب التقليدية غير المبتكرة عند مقارنتها بمثيلاتها في الدول المتقدمة كما أن أجهزة البحث العلمي والإرشاد الزراعي في العراق لاتمكنها من تنمية إمكاناتها إلى مستوى ارفع فالجانب البحثي والإرشادي في العراق لم يحظى بالاهتمام المطلوب ألا في نهاية عقد التسعينات وبداية الألفية الثالثة حيث اعتمدت مجموعة برامج إنمائية وطنية [1] فاستخدمت حزمة متكاملة من الأنشطة والفعاليات والعمل على تبنيها من قبل الفلاحين والمزارعين وهذه الفعاليات في تطوير الزراعة من أجل المساهمة في الحصول على محاصيل زراعية بمختلف الأنواع وخصوصا ذات العلاقة بالاستهلاك الواسع لجميع إفراد الشعب .

ألا أن هذه البرامج لم تكن كافية لتنمية القطاع الزراعي خصوصا في ظل شحة الموارد المائية وانخفاض نسبة العاملين في مجال الزراعة وعدم تطبيق البرامج المقترحة بصورة صحيحة . فمستقبل الزراعة في العراق يعتمد على استمرار تطوير التكنولوجيا والأبحاث العلمية والتطبيقية .

- المعوقات الاستثمارية

اتسم القطاع الزراعي بالانخفاض الكبير في معدلات التراكم الرسمالي وانخفاض حجم الاستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع اضافة الى ان القروض المقدمة من قبل المصارف الزراعية التعاونية استمرت بالتذبذب في مختلف اجالها (القصيرة، والمتوسطة، والطويلة ) وهذا ما يوضحه التالي:

قروض المصرف الزراعي التعاوني للمزارعين بحسب آجالها للسنوات

١٩٩٧ ـ ٢٠٠٤ (( الف دينار ))

| السنة | قصير الأجل | متوسط الأجل | طويل الأجل |
|---|---|---|---|
| ١٩٩٧ | ١٤٥٠ | ٠ | ٠ |
| ١٩٩٨ | ٥١٩٨٠ | ٠ | ٠ |
| ١٩٩٩ | ٠ | ٠ | ٣٤٩٣٠٥ |
| ٢٠٠٠ | ١٤٢٠٠٠٠ | ٠ | ١٩٩٨٨٨٦١ |
| ٢٠٠١ | ١٢٦٦٦٢٥ | ١٥٩٧١٠٠٥ | ١٥٩٧١٠٠٥ |
| ٢٠٠٢ | ١٢٥٩٢٢٦٩ | ٠ | ٤٥٧٧٢٣٢٠ |
| ٢٠٠٣ | ١٠٤٤٢٧٢٨ | ٠ | ٥٣١٩٧٣٢٠ |
| ٢٠٠٤ | ١٢٣٩٠٢٣٠ | ٠ | ٥٧٦٤٣٤٩٣ |

المصدر/ المصرف الزراعي التعاوني .

١ ـ جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠ـ ٢٠١٤ ، ص ٦٢

يضاف الى ذلك استخدام حصيلة هذه القروض في شراء سلع غير إنتاجية وغير ترفيهية وتوجيه حصيلة القروض في غير اتجاهاتها الصحيحة اضافة الى التهرب من تسديد هذه القروض للدولة، يضاف الى ذلك ارتفاع اسعار الفائدة من جهة وقصور الاليات المتبعة في عملية الاقراض من جهة اخرى واستغراقها لوقت طويل جدا من اجل الحصول على مبلغ القرض اللازم .

وبعد عام ٢٠٠٣ قامت الدولة بإنشاء صندوق لإقراض الفلاحين وصغار المزارعين برأسمال قدره ٢٥٥ مليار دينار ووفق ضمانات مناسبة واخيرا جاءت المبادرة الزراعية لدولة رئيس الوزراء في العام ٢٠٠٨ حيث تم انشاء صناديق اقراضية متخصصة توفر القروض للفلاحين والمزارعين دون فوائد في مجلات البستنة والنخيل وادخال المكننة والتكنولوجيا ، اما بالنسبة لمشاريع التنمية الزراعية الكبرى تم تخصيص مبلغ ٢٤ مليون دولار ومثله عام ٢٠٠٩ لهذه الصناديق وكان لها الاثر الايجابي في تحريك القطاع الزراعي [١]

- السياسة السعرية والتسويقية

ان اهم ما يؤثر على الانتاج الزراعي هي السياسة السعرية والتسويقية التي تعتبر جزءاً اساسيا من السياسة الاقتصادية للبلد ، فالدعم الكبير الموجه الى مدخلات الانتاج كان عائقا كبيرا امام التقدم المنشود بل خلق تشوها اقتصاديا كبيرا حيث كانت نسبة كبيرة من الاسمدة والمبيدات تجد طريقها الى خارج البلد عن طريق التهريب ن فالسياسة السعرية والتسويقية مرت بمراحل مختلفة فكان التسويق الزامي وبالأسعار التي تفرضها الدولة في السبعينات والثمانينات وفي نهاية الثمانينات تخلت الدولة عن هذا النهج ، اما في غترة الحصار فقد سعرت الدولة المحاصيل الاستراتيجية ( الحنطة، والشعير، والرز ) الى جانب بعض المحاصيل الاخرى ذات الاستهلاك المرتفع ، وبعد غام ٢٠٠٣ تركت الية السوق تأخذ دورها تدريجيا في تحديد اسعار المنتجات الزراعية ومستلزمات الانتاج ومن ثم تحديد حجم الانتاج واتجاهاته وفي عام ٢٠٠٨ [٢]تم وضع تسعيرة مجزية لمحصولي الحنطة والشعير والرز مع ترك الفلاح حرا في تسويق منتجاته ، يتضح من ما سبق ان الدولة لم تتبع سياسة سعرية او تسويقية تحقق الاستقرار في اسعار المنتجات الزراعية وبالتالي عدم حدوث التقلبات الكبيرة والمستمرة في المستوى العام للأسعار .

١ ـ جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ، مصدر سابق ، ص ٦٢
٢ـ جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ، مصدر سابق ، ص ٦٣

## الاستنتاجات والتوصيات

أولا :- الأستنتاجات

١- ان للحصار الاقتصادي أثاراً سلبية انعكست في خفض نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠,١% عام ١٩٩٠ إلى ٥,٧% عام ٢٠٠٦ تأثير هذه النسبة على ما متوافر من أغذية داخل البلد .

٢- ارتفاع نسب الفقر في العراق وانعدام الأمن الغذائي ونتبين ذلك وبصورة واضحة من خلال الارتفاع الكبير في حجم الواردات الزراعية من ١٠٧٣ مليون دولار عام ١٩٩٥ ١٧٢٠ مليون دولار عام ٢٠٠٣،بحث أصبح ٤ ملايين نسمة أي مايعادل ١٥% من السكان غير امنين غذائيا وارتفاع هذا العدد في حالة إلغاء نظام البطاقة التموينية حيث ان ٢٢% من السكان يعتمدون عليها وبشكل كامل في توفير الغذاء .

٣- الارتفاع المتزايد في حجم الفجوة الغذائية بالنسبة للمحاصيل الأساسية وخصوصا (الحنطة والرز) ماعدا محصول الشعير الذي لايعاني العراق من أي فجوة في توفيره وذلك للظروف الإنتاجية القاسية التي يتحملها هذا المحصول عند زراعته .

٤- على الرغم من امتلاك العراق للأراضي الخصبة وهي ٤٨ مليون دونم تشكل ما نسبته ٢٧ % من مساحة البلد الإجمالية إلا ان مستوى الإنتاج الزراعي يعد منخفضاً وذلك للظروف التي تعرض لها .

٥- اتساع حجم الأراضي الزراعية غير المكافحة ضد الآفات الزراعية يضاف إليها عدم استخدام الالات والمعدات المتطورة في الزراعة هذا من جهة وعدم تطبيق البحوث العلمية في المجال الزراعي وبقائها محصورة ضمن النطاق الأكاديمي من جهة أخرى.

٦- التذبذب في القروض المقدمة من قبل المصارف الزراعية فضلاً عن انحراف هذه القروض عن الهدف الحقيقي لها والمساهمة في تطوير الزراعة .

التوصيات

١- العمل على تطوير القطاع الزراعي من خلال تقديم الدعم وفي مختلف المجلات أو المراحل سواء دعم مدخلات الإنتاج أو الإنتاج نفسه بشكل يساعد على رفع الإنتاج الزراعي وزيادة نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وأتباع الوسائل العلمية في رفع الإنتاجية فضلاً عن توفير المواد الغذائية للمواطنين والتقليل من حالة الفقر التي يعيشونها .

٢- إزالة المعوقات والقيود التي تحد من جدوى البرامج المعنية باستنباط التكنولوجيا الضرورية لتحسين الزراعة ،فالبحوث العلمية يجب أن تدعم من قبل الدولة حتى تخرج من النطاق الأكاديمي وتدخل حيز التطبيق العملي على ارض الواقع فالبحث العلمي والدعم يكونان متلازمين في أطار دائم إذا ما أريد تحقيق الهدف من تقديم البحوث العلمية في أي مجال .

٣- وضع آلية تسعيرية وتسويقية مشجعة تعطي الحافز للفلاح بتسويق منتجاته إلى الدولة مما يساهم في توفير الأغذية والتقليل من حالة الانعدام الغذائي .

٤- تحسين وتنمية المصادر المائية وتوجيه استعمالها في الاتجاهات الصحيحة.

٥- العمل على توسيع رقعة الراضي الصالحة للزراعة من خلال استصلاحها بشكل مستمر ومكافحة الأراضي التي تتعرض لمختلف الآفات واستخدام التقنيات الحديثة لزيادة الإنتاج بشكل تنخفض معه نسب الانعدام الغذائي هذا من جهة وتحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية توفير الأغذية من جهة أخرى .

٦- متابعة القروض المقدمة من قبل المصارف الزراعية المتخصصة إلى الفلاحين ووضع الية متابعة ( رقابة ) على هذه القروض واتجاهات أستخداماتها والتأكد من حصيلتها استخدمت في تحقيق الهداف المبتغاة وهي تطوي الزراعة .

## المصادر


المصادر العربية

اولاً:- الكتب العربية

١. الأشرم ، محمد ، اقتصاديات المياه في العراق في الوطن العربي والعالم ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١

٢. العلوان ، عبد الصاحب ، أزمة التنمية العربية ومأزق الأمن الغذائي العربي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، نوفمبر ١٩٨٨

٣. النجفي ،سالم توفيق ، المنظمات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي ، منشورات بيت الحكمة ، بغداد ١٩٩٩ ،

٤. زيني محمد علي ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر والمستقبل ،دار الملاك للفنون والاداب والنشر ،الطبعة الثالثة ،٢٠٠٩

ثانياً :- البحوث والدراسات

١. الحسون ، أمنه عبد الإله ، الأمن الغذائي في بلدان نامية ومتوسطة الدخل ومنخفضة الدخل ( محصول القمح أنموذجا ) ، رسالة مقدمة إلى كلية الزراعة جامعة الموصل ، ٢٠٠٥

٢. النجفي ، سالم توفيق ، أمنة عبدالاله حسون ، أوضاع الأمن الغذائي في البلدان النامية ، مجلة تنمية الرافدين ، مجلد ٢٩ – عدد ٨٨ ، ٢٠٠٧

٣. شندي ، أديب قاسم ، رحمن حسن علي ، الموارد المائية العربية المتاحة ومتطلبات التنمية الاقتصادية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، مجلد ١٠ عدد ٤

٤. سعد عبد الله مصطفى عاصم ،محمد عبد الكريم منهل ، تطور استخدام الحاصدات والساحبات الزراعية في العراق ، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد التاسع العدد ٣١ ، جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد

٥. التكنولوجيا الزراعية في الوطن العربي ( الواقع والأفاق ) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد ١٢ ، نيسان ٢٠٠٦

ثالثا :- الرسائل والاطاريح

١. البياتي ، قيس مهدي ، الأمن الغذائي في العراق بين التحديات الداخلية والأزمة الغذائية العالمية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية ٢٠٠٩

٢. دهش ، فاضل جواد ، دور تقانة الإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في العراق في ظل تحديات العولمة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣

رابعا :-التقارير والاحصاءات

١. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٨

٢. جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠- ٢٠١٤

٣. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجاميع الإحصائية لسنوات مختلفة

٤. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق لعام ٢٠٠٦

خامسا :- شبكة الانترنيت

١. عياد محمد علي باش ، قطاع الخدمات في العراق الواقع والأفاق ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية derasat/com.rsfcd. www

سادسا :- المصادر الانجليزية

1- Robert neil –water resorces . euphrates and geoplitics ) )Geographical journal vol 176